وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٢ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط
وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط بجلسته المنعقدة جلسة ٢٠٠٢/٨/٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٢/٩/٩ ؛

قـــــرر :

المادة الأولى - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٠ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٨١٠٣٧٢,٥٩ جنيه (فقط ثمانمائة وعشرة آلاف وثلاثمائة واثنان وسبعون جنيهًا وتسعة وخمسون قرشًا) وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٨٢٥٩٦٣,٨٢٢ جنيه (ثمانمائة وخمسة وعشرون ألفًا وتسعمائة وثلاثة وستون جنيهًا وثمانمائة واثنان وعشرون مليمًا لاغير) وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١٥٥٩١,٢٣٢ جنيه (فقط خمسة عشر ألفًا وخمسمائة وواحد وتسعون جنيهًا ومائتان واثنان وثلاثون مليمًا لاغير) خصمت من الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٠/١٢/٣١ مبلغ ٨٧٣٢٣٤,١١٣ جنيه (فقط ثمانمائة وثلاثة وسبعون ألفًا ومائتان وأربعة وثلاثون جنيهًا ومائة وثلاثة عشر مليمًا لاغير) .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٢/٩/١٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء/ حسنى الديب